عمالة الأطفال ظاهرة اجتماعية خطيرة لها انعكاسات سلبية على الأسرة والمجتمع

التصدي لمخاطر هذه الظاهرة والحد من آثارها مسئولية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني

تختتم اليوم بالعاصمة صنعاء أعمال المؤتمر الإقليمي الثاني لحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والإهمال والذي ينظمه المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتنسيق والتعاون مع العديد من المؤسسات والجمعيات الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا الجانب خلال الفترة من ١٨-٢٠ يونيو الجاري تحت شعار لنعمل معاً لحماية الأطفال في الدول العربية) وذلك بمشاركة نحو ٤٥٠ مشارك من اليمن وعدد من الدول الشقيقة والصديقة ويناقش المشاركون فيه على مدى ثلاثة أيام في سبعة محاور رئيسية نحو (٧٠) ورقة عمل مقدمة من قبل العديد من الخبراء والمتخصصين في مجال الطفولة من اليمن ومن مختلف الدول الشقيقة والصديقة.

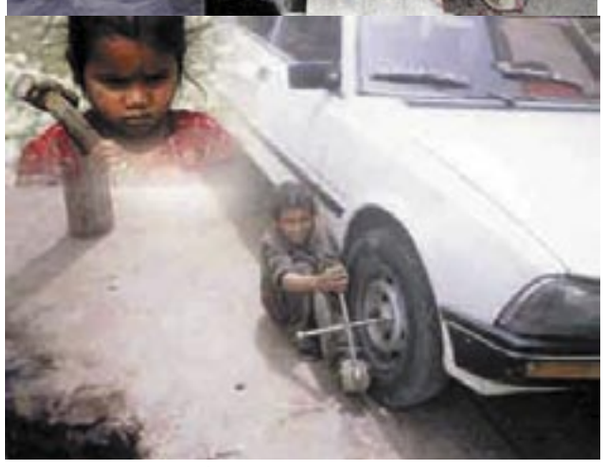

صنعاء / بشير الحزمي

صفحة (السكان والتنمية) وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر في رحاب العاصمة صنعاء تستعرض فيما يلي أهم ما تناولته إحدى الأدبيات لمشروع التعليم والخدمات الاجتماعية لمكافحة عمل الأطفال (أكسس مينا – اليمن) الذي يهدف إلى المساعدة في الجهود الحكومية والمنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة في المساهمة في التقليل من أسوأ أشكال عمل الأطفال في اليمن – والتي تتركز حول موضوع عمالة الأطفال وأسبابها والمعالجات والتدابير الإجرائية لمواجهة هذه الظاهرة بما في ذلك التدابير التشريعية القانونية اللازمة والجهود الرسمية والشعبية المحلية والإقليمية والدولية المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة والسيطرة عليها والحد من آثارها..

فقد ذكر المشروع في احدي أدبياته المشار إليها أن ظاهرة عمالة الأطفال هي من الظواهر التي تعاني منها كثير من الدول وخاصة دول العالم الثالث، والجمهورية اليمنية من ضمن هذه الدول التي تواجهها كثير من التحديات الناجمة عن الاختلالات الاجتماعية ولاقتصادية وظروف التحول الاقتصادي وما نتج عنه من اتساع دائرة الفقر حيث بدأت ظاهرة عمالة الأطفال في الانتشار منذ بداية التسعينات التي رافقها كثير من التغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة، واعترافا بأهمية مواجهة هذه التحديات التي تعوق برامج التنمية في بلادنا فقد صادقت على العديد من الاتفاقات الدولية ومنها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام ١٩٩١م التي تنص المادة رقم (٣٢) منها بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطرا ويمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضارا بصحته أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي وتدعو المادة الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة وبوجه خاص إلى ما يلي:-

١. تحديد عمر ادنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل.

٢. وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه

٣. فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان إنفاذ هذه المادة بفعالية.

كما ينص قانون العمل اليمني رقم (٥) لعام ١٩٩٥م في المادة (٤٨) علي أن ساعات العمل للأحداث يجب ألا تتجاوز ٧ ساعات في اليوم و ٤٢ ساعة في الأسبوع وان على أرباب العمل إعطاء استراحة ساعة واحدة من ساعات العمل وان لا يجبر الأطفال على العمل لأكثر من ٤ ساعات متتالية وتحظر المادة كذلك تشغيل الأحداث بعد الوقت المحدد، أو خلال العطل الرسمية أو العمل في الليل ما لم تسمح بذلك وزارة العمل.

وفي المادة (٤٩) تحظر تشغيل الأطفال دون موافقة والديهم وأولياء أمورهم والديهم وأولياء أمورهم ويجب عند استلام الموافقة أن يسجل الأطفال لدى مكتب العمل حتى يتم مراقبة ظروف عملهم وتحظر أيضا تشغيل الأطفال في المناطق البعيدة وتلزم رب العمل بان يوفر بيئة صحية و آمنة للعمل طبقا للشروط المنصوص عليها من قبل وزارة العمل

أما المادة (٥١) من القانون فقد نصت على التزام رب العمل بأن يفتح سجلا لكل حدث في خدمته يحتوي على المعلومات الأساسية المطلوبة من قبل وزارة العمل أو مكتب العمل المحلي إضافة إلى القيام بفحص طبي أولي لكل حدث موظف وفحوصات دورية بعد ذلك كما يؤكد قانون العمل على إبراز الأنظمة المتعلقة بعمل الأطفال وحقوق العاملين في كل مواقع العمل وتعليقها في كل مكان بارز طبقا لقانون العمل التنفيذية الصادرة من وزارة العمل كما تفرض المادة (١٤٥) على أرباب العمل دفع غرامة تتراوح بين ١٠٠٠-١٠,٠٠٠ ريال يمني عند خرقهم للأحكام المتعلقة بالأطفال العاملين.

تحديد ظاهرة عمالة الأطفال

وأشير في تلك الأدبيات إلى أن عمالة الأطفال أصبحت تحظى باهتمام واسع من المجتمع العربي والدولي لخطورتها وانعكاساتها السلبية على الأسر والمجتمع فقد ورد في تقدير منظمة اليونيسيف لعام ٩٧م حول عمالة الأطفال بأن أكثر من ٢٥٠ مليون طفل في العام يتعرضون لمخاطر ناجمة عند تشغيلهم في أعمال خطرة وأصبحت بذلك حياتهم معرضة للخطر كما تشير الإحصائيات اليمنية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بناء على نتائج التعداد العام في ١٩٩٤م بان هناك أكثر من ٢٣١,٦٥٥ طفل عامل، ينتمون للفئة العمرية من ١٠ إلى ١٤ نسبة حيث تبلغ نسبة الذكور (٥١,٧٪) بينما تصل نسبة الإناث إلى (٤٨,٣٪) وتشير مسوحات التشغيل لعام ١٩٩١م والتعداد العام لعام ١٩٩٤م إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال في اليمن تنتشر وتتضاعف وان تدفق الأطفال إلى سوق العمل قد تزايد بمعدل نمو قدره (٣٪) خلال نفس الفترة ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد تضاعف عما كان عليه فالأرقام التي ذكرت تقل بدون شك عن الإعداد الكلية للأطفال العاملين، كما أن المهن التي يزاولها الأطفال متنوعة غير أن قطاع الزراعة والصيد يأخذ الغالبية العظمى والتي تمثل حوالي (٩٢٪) وهم من المناطق الريفية في الأساس بنسبة (٩٦٪) أما المهن الأكثر رواجا في الحضر فهي مهن البيع والخدمات والمهن البسيطة والحرفية بنسبة (٢٩,٦٪ ، ١٧,٦٪) على التوالي من إجمالي الأطفال العاملين في الحضر، كما تشير دراسة أن أكثر من مليوني طفل ممن هم سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس.

القطاع الخاص هو أكثر القطاعات المستوعبة للأطفال العاملين

ويعتبر القطاع الخاص هو أكثر القطاعات المستوعبة للأطفال العاملين بنسبة (٩٨,٣٪) حسب نتائج تعداد عام ١٩٩٤م و(١,١٪) من الأطفال في سن الخامسة عشر يعملون في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وهو يخالف ما نصت عليه تشريعات الخدمة المدينة التي حددت الحد الأدنى لسن العمل ١٨ سنة واستثنت ١٦ سنة لخريجي مراكز التدريب.

وإذا قمنا بتصنيف للأطفال العاملين حسب العملية لوجدنا أن هناك أطفال يعملون لدى الأسرة تقدر نسبتهم (٨٢,٩٪) من الأطفال العاملين خارج إطار الأسرة وتشكل هذه الفئة حوالي (١٧,١) وهؤلاء هم من يتعرضون لمخاطر كثيرة باعتبارهم خارج نطاق الرقابة العائلية.

وذكرت بأنه وعند القيام بالاستعراض للدراسة الميدانية التي أعدها عدد من المختصين عن عمالة الأطفال بدعم من المنظمة السويدية لرعاية الطفولة على عينة عشوائية تقدر بـ ١٠٠٠ طفل عامل من سن ٧-١٥ سنة أكدت الدراسة أن أماكن عمل الأطفال تنطوي على عدة أخطار وأن أعمالهم غالبا ما تكون مضنية وقد سجلت هذه الدراسة ارتفاعاً عالياً لمعدل الإصابات بين الأطفال فنجد أن (٢٢٪) منهم يعانون من إصابات عمل مستديمة ومنها الإصابة بالتسمم وهو الأكثر شيوعاً إذ يعاني منه حوالي (١٨٪) وتأتي بعده الإصابة بالنار (١٣,٦٪) ثم الصدمات الكهربائية (٧,٢٪) وعانى (٢٥٪) من الأمراض بسبب تعرضهم للبرد وأصيب (٧٪) بأمراض معدية خطيرة وحدد المسح بعض الأخطار المعينة في أماكن عمل محددة للأطفال العاملين وهي :

– مواقع البناء: رفع الأحمال الثقيلة التي قد تسبب كسور عظيمة أو إعاقة في النمو.

– ورش إصلاح فرامل السيارات: التعرض للاسبستوس (الحرير الصخري) وهو مسبب معروف للسرطان الآدمي.

– محطات البترول: التعرض للبنزين وهو مسبب آخر للسرطان.

– لورش ومراب السيارات والمواقع الصناعية : الأمراض النفسية الناجمة عن الهواء الملوث بالغبار والدخان والأبخرة الخطرة والمشكلات العضلية الناجمة عن إبقاء الجسم في أوضاع غير مناسبة لأوقات طوال،

– الشارع : العنف الجسدي وأشكال العنف الأخرى والتعرض للبرود والأمراض المعدية مثل حوادث السيارات والتعرض لعوادمها.

ووجد المسح أيضاً أن كثير من أولئك الأطفال أجبروا على أداء أعمال شاقة للغاية وسجل أن النصف منهم تقريباً قد أنهكوا إما من صعوبة العمل (١١٪) أو طول ساعاته (٣٣٪) أو قلة / عدم الاستراحة (٦٪).

أسباب ظاهرة عمالة الأطفال

وعن أسباب ظاهرة عمالة الأطفال تشير هذه الأدبيات إلى أنه وقبل التطرق للحلول والمعالجات لابد أن تبرز الظاهرة بشكل واقعي ونحاول أن نجمع كل ما ورد عنها في الدراسات والمسوحات الحالية رغم محدوديتها وعدم كفايتها ، لتشخيص هذه الظاهرة فهي بحاجة إلى دراسة ميدانية تشمل جميع الأطفال العاملين في محافظات الجمهورية اليمنية وهناك العديد من الأسباب والعوامل المتداخلة والمعقدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي تسهم في تنامي هذه الظاهرة ولعل من أهمها ما يلي:

– تدني معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخول والتشغيل والاستثمار بما فيه الموجه للتعليم والصحة ورعاية الطفولة واختلال توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

– ارتفاع معدلات التحاق الأطفال بالتعليم والتي لا يتجاوز (٤٥٪ من جملة السكان في الفئة العمرية (٦- سنة) بسبب الفقر من خدمات التعليم وارتفاع تسرب الأطفال من التعليم لعوامل اقتصادية واجتماعية وتربوية.

– قصور وتناقض التشريعات ذات الصلة وعدم تطبيق ما أقرتها بشأن وضع الطفل وظروف عمل الأطفال.

– يعد الفقر دافعاً رئيسياً لوجود الطفل في العمل خاصة إذا ما عرفنا أن الواقعين من السكان تحت خط الفقر بلغ حوالي (٣٣٪) حسب ما ورد في الإحصائيات الرسمية .

المعالجات والتدابير الإجرائية للظاهرة

وعن المعالجات والتدابير الإجرائية لظاهرة عمالة الأطفال تؤكد هذه الأدبيات على أنه ما من شك بأن التصدي لمخاطر هذه الظاهرة والحد من آثارها هو عبء لا يمكن للجهد الرسمي تحمله ولن تتمكن الحكومة بمفردها من معالجة هذه الظاهرة إلا في إطار الجهد التنموي المتكامل والمنظم وإشراك منظمات المجتمع المدني للتخفيف منها ومواجهتها بالعديد من التدابير والتي نلخصها في التالي:

• إعداد دراسات متعمقة حول ظاهرة عمالة الأطفال وأسبابها ووضع برامج ومشروعات واستراتيجيات وسياسات بديلة لعمالة الأطفال.

• توفير الرعاية والحماية للأطفال العاملين على أن يكون التعليم والتدريب أحد المحاور الهامة لجهود الرعاية.

• إعداد اللوائح والقرارات المكملة والمنفذة لأحكام قانون العمل في مجال تنظيم عمل الأطفال ومراقبة المنشآت والأماكن التي تستخدم الأطفال خارج إطار القوانين واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد المخالفين.

• العمل على توفير بيئة صحية وآمنة للأطفال العاملين والحد من استغلالهم في المهن الشاقة والضارة بصحتهم.

• تفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي واستهداف الفئات الفقيرة الأكثر تضرراً من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

• التوعية المجتمعية عبر وسائل الإعلام المختلفة، بمخاطر عمالة الأطفال على صحتهم ونموهم النفسي والجسدي وتحصيلهم العلمي.

• تشكيل تحالفات عريضة تضم الحكومة ومنظمات أصحاب العمل والعمال لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة لمعالجة هذه الظاهرة.

خلاصة القول

وتذكر تلك الأدبيات في خلاصة القول أن الدولة اليمنية تبذل جهود كبيرة للسيطرة والحد من هذه الظاهرة سواء على المستوى التشريعي أو التوعوي فقد تم إقرار الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للحد من عمالة الأطفال للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٣م وأصبحت الآن جاهزة للعمل بها كمان فذت وزارة العمل والتدريب المهني العديد من الندوات وورش العمل لتسليط الضوء على هذه الظاهرة وحددت واقع المشكلة والخطوات التي يجب القيام بها للحد منها ووقعت أيضاً مذكرة تفاهم حول تنفيذ برنامج وطني لمواجهة ظاهرة عمالة الأطفال والحد منها وبهذا أصبحت اليمن عضو ضمن البرنامج الدولي لمكافحة هذه الظاهرة (الآيبك).

الأمين العام لجمعية المنشآت الطبية لـ (السكان):

القطاع الخاص شريك أساسي في مهام الصحة الإنجابية

أوضح الدكتور / قحطان الزبيدي أمين عام جمعية المنشآت الطبية الخاصة مدير عام مستشفى المرأة والطفل التخصصي أن القطاع الطبي الخاص يلعب دوراً هاماً كشريك في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتحسين نوعية الخدمات الصحية بشكل عام والإسهام في دعم جهود التنمية الصحية وتوسيع نطاق الخدمات لتكون متاحة وسهلة المنال لمختلف شرائح المجتمع، مشيراً إلى أن الخدمات التي تقدمها المرافق الصحية الخاصة تغطي أكثر من 70% من الحالات المرضية في بلادنا.

وقال بأن المرافق الصحية الخاصة تسهم بشكل كبير في توسيع نطاق تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من أجل رفع الوعي الصحي والسكاني في أوساط المجتمع بأهميتها والوصول إلى ممارسة سلوك إنجابي سليم ومعدل خصوبة يعادل ما هو متاح من الخدمات والموارد الطبيعية والاقتصادية.

وأوضح في تصريح للثورة بأن تعزيز دور القطاع الخاص وإقامة شراكة

فعالة لتحسين تلك الخدمات وتشجيع القطاع الطبي الخاص ودعمه في تقديم الخدمة مهم جداً لأننا نكمل الوزارة في الخدمات الطبية وتحسينها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وإيصال الخدمة إلى مختلف الشرائح المجتمعية.

ولفت إلى أننا في القطاع على استعداد كامل لفتح مراكز لتنمية الأسرة وتقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وغيرها من الخدمات الطبية المتعلقة بالأم والطفل ومختلف القضايا السكانية على أن تبدي الوزارة والجهات المعنية ذات العلاقة استعدادها لتقديم الدعم والتعاون من أجل إنجاح المشروع الهادف إلى رفع مستوى تقديم تلك الخدمات وزيادة استخدامها في أوساط المجتمع.

مشيراً في ختام تصريحه.. بأن القطاع الطبي الخاص يعمل بكل جهد للتنسيق مع وزارة الصحة والسكان الخاصة بتنظيم الأسرة وتوفيرها حتى تكون في متناول الجميع حيث أن الخدمات الحالية التي تقدم في المرافق الخاصة تقوم بشراءها من السوق وتقدم مقابل أجور مناسبة للمترددات على المرافق ونأمل أن تولينا الوزارة الاهتمام في هذا الجانب من أجل الإسهام بفاعلية في تقديم الخدمة كشركاء أساسيين في الجانب الصحي والعمل السكاني بشكل عام.

شوقي أحمد علي

تنفذه جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع مؤسسة ريكون

مسح ميداني خاص بالاستعداد للدفع مقابل تنظيم الأسرة

صنعاء /14 أكتوبر:

بدأ مطلع هذا الأسبوع في 34 مديرية بـ 15 محافظة من محافظات الجمهورية أعمال المسح الميداني حول الاستعداد للدفع مقابل تنظيم الأسرة في اليمن والذي تنفذه على مدى عشرة أيام جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع مؤسسة ريكون التابعة للإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

وفي تصريح خاص لصحيفة 14 أكتوبر أوضحت الأخت / أفراح القرشي مسئولة التخطيط والبرامج بجمعية رعاية الأسرة اليمنية بأن هذا المسح الذي سيتم تنفيذه على مدى عشرة أيام في 34 محافظة من محافظات الجمهورية من قبل عدد من الباحثين المتخصصين وقابلات المجتمع يهدف إلى الخروج بنتائج تساعد على تحليل الوضع الحالي في اليمن فيما يخص القدرة على الوضع من أجل الحصول على وسائل بين القطاع العام والخاص والذي تمول أبحاثه الحالية في اليمن الحكومة الهولندية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ووزارة الصحة العامة والسكان وجمعية رعاية الأسرة اليمنية.

وأشارت مسئولة التخطيط والبرامج بجمعية رعاية الأسرة اليمنية إلى أن المسح الميداني الذي يجري تنفيذه في 15 محافظة هي (أمانة العاصمة ، صنعاء ، المحويت ، عمران ، إب، عدن ، تعز، أبين ، شبوه ، المهره ، حضرموت ، الحديدة، البيضاء، حجة ، ذمار) وستشارك في تنفيذه حوالي 26 باحثة يستهدف مجتمعي الريف والحضر على حدٍ سواء.

شارك فيها أربعون مشاركا

دورة تدريبية حول مرض نقص المناعة

الحديدة / 14 أكتوبر.

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في محافظة الحديدة دورة تدريبية حول مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) للفترة ١٢-١٣ يونيو الجاري حضرها أربعون مشاركاً من الأخصائيين الاجتماعيين والمشرفين الصحيين من محافظتي حجة والحديدة، وخلال الدورة قدمت للمشاركين من قبل الخبراء المختصين أوراق عمل تطرقت إلى الأوضاع السكانية بمحافظتي حجة والحديدة وأهم مؤشرات الإصابة بالايدز في المحافظتين ودور الأخصائيين الاجتماعيين والمشرفين الصحيين في نشر الوعي السكاني بما في ذلك الوقاية من مرض (الايدز).

مشروع الصحة الانجابية بجمعية الاصلاح الاجتماعي الخيري

تنفيذ فعاليات وأنشطة في سبع محافظات

أوضح الدكتور عبدالله الكامل مدير مشروع الصحة الانجابية بجمعية الاصلاح الاجتماعية الخيرية ان مجمل الفعاليات والأنشطة التى ينفذها مشروع الصحة الانجابية بالجمعية تسير وفق خطة توعوية وتدريبية مرسومة بدعم من مشروع التسويق الاجتماعي بمنظمة مارى استوبس الدولية اليمنى والتى يجرى تنفيذها خلال العام الجارى 2007م فى 14 مديرية من سبع محافظات مستهدفة هي محافظات عدن ، الحديدة ، تعز ، اب ، مارب ، حجة ، حضرموت .

صنعاء / بشرى مشورة

واشار فى تصريح خاص لصحيفة 14 اكتوبر الى ان المشروع يسعى جاهدا لتنفيذ هذه الانشطة وذلك حرصا منه الى الوصول بالخدمات الصحية والتوعوية الى اكبر شرائح المجتمع فى المحافضات السبع المستهدفة

وقال بان المشروع قد نفذ خلال الاسابيع القليلة الماضية جملة من الفعاليات والانشطة التى تأتي ضمن فعاليات وانشطة المشروع التي تم التوقيع عليها مع مشروع التسويق الاجتماعي بمنظمة ماري ستوبس الدولية اليمنى فى بداية شهر مارس الماضى ، حيث أقام المشروع فى شهر مايو الماضى اربع دورات تدريبية فى مجال المشورة فى خدمات الصحة الانجابية فى كل من عدن والحديدة وحجة ومأرب لعدد (200) فى مقدمي الخدمات ، وورشتى عمل لقيادات المجتمع المحلي فى محافظتى مارب وحجة بالاضافة الى اقامة امسية فنية خطابية فى مديرية حيفان – محافظة تعز تحت شعار (هذه حياتنا) تخللتها خطابات متنوعة حول مفهوم الصحة الانجابية ورؤية الشرع فى تنظيم الاسرة وعرض مسرحي توعوي عن اهمية تنظيم الاسرة .

واضاف بان مشروع الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة بالجمعية والذى بداء نشاطه فى عام 1999م يهدف بصورة رئيسية الى التوسع فى التغطية بخدمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة ورفع الوعي الصحى لدى السكان فى المناطق المستهدفة بقضايا الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة والسكان .

منوها بما حققة المستفيدين من خدمات وانجازات خلال الفترة الماضية ، حيث بلغ اجمالي عدد المستفيدين من خدمات المشروع خلال العام 2006م نحو (70815) مستفيدا ومستفيدة فيما حقق المشروع نسبة عالية من الانجاز والاداء للخطة التنفيذية خلال العام 2006م بلغت (99%) .

مشيرا الى ان الجمعية وفى اطار مشروع الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة تقوم بتنفيذ مشروع العيادات المتنقلة الذى يهدف الى التوسع فى التغطية بخدمات الرعاية الصحية الاولية وبتركيز خاص على خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة وذلك استجابة لتنفيذ استراتيجية وزارة الصحة العامة والسكان الخاصة بالتوسع فى التغطية وزيادة نسبتها لتشمل اكبر عدد من السكان فى المناطق الريفية.

مؤكدا على اهمية مشروع (العيادات المتنقلة) الذى يجرى تنفيذها فى كل من محافظتى المحويت وعمران حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع خلال العام الماضى 2006م (1363) مستفيدا ومستفيدة / كما تم تنفيذ الزيارات الميدانية لعدد (188) موقعا فى هاتين المحافظتين .